واقع المساعدات الإنمائية الرسمية في ظل الأزمة السورية

فادي إبراهيم* د. رضوان العمّار** د.هيفاء غدير***

(الإيداع:17 آب 2022، القبول:19 أيلول 2022)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020، وتحليله وذلك بهدف تحديد وجود اختلال هيكلي في السلسلة الزمنية الخاصة بهذه المساعدات خلال المدَّة المدروسة وتحديد سبب هذا الاختلال إن وجد، بالإضافة إلى تبيان فيما إذا أدت هذه المساعدات دوراً هاماً، كأحد مصادر التمويل الخارجي، في ظل الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011. ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتُمِدَ على المنهج القياسي في تحليل بيانات السلسلة الزمنية الخاصة بالمساعدات الإنمائية الرسمية التي حُصِلَ عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي. إذْ استُخْدِم اختبار Breakpoint Unit Root Test وذلك لتحديد فيما إذا كان هنالك اختلال هيكلي في سلسلة المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال المدَّة المدروسة، كما تم استخدام اختبار T-test لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية للمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية قبل وبعد الأزمة التي تعرضت لها في مطلع عام 2011. وتوصل هذا البحث إلى وجود اختلال هيكلي في سلسلة المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال المدَّة المدروسة وقد تم حُدِّد هذا الإختلال في العام 2011 وهو العام الذي بدأت فيه الأزمة في سورية، كما توصل هذا البحث إلى وجود فروق جوهرية في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية قبل وبعد الأزمة، حيث أظهرت نتائج اختبار T-test بأن المتوسط الحسابي للوغاريتم الطبيعي للمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية بعد الأزمة والبالغ (22.2397) هو أكبر من المتوسط الحسابي للوغاريتم الطبيعي للمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية قبل الأزمة والبالغ (18.4185).

الكلمات المفتاحية: المساعدات الإنمائية الرسمية، الأزمة السورية، Breakpoint Unit Root Test .

*طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

**أستاذ – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

***مدرس – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

The reality of official development aid in light of the Syrian crisis

Fadi Ibrahim* **Dr. Radwan Al-Ammar**** **Dr. Haifaa Ghadeer*****

(Received:17 Auguest 2022,Accepted:19 September 2022)

Abstract:

This research aims to study and analyze the reality of official development aid obtained by Syria during the period from 2000 to 2020, with the aim of determining whether there is a structural break in the time series of this aid during the studied period and determining the cause of this break, if any, in addition to show whether this aid played an important role, as one of the sources of external funding, in light of the crisis that Syria was exposed to at the beginning of 2011. To achieve this goal, the standard approach was relied on in analyzing the time series data on official development aid obtained from World Bank database. Where the Breakpoint Unit Root Test was used to determine whether there is a structural break in the series of official development aid that Syria obtained during the studied period, and the T-test was used to test the differences between the arithmetic averages of the official development aid obtained by Syria before and after The crisis it was exposed to at the beginning of 2011. This research found a structural break in the official development aid chain that Syria received during the studied period. This break was identified in 2011, the year in which the crisis began in Syria, and this research also found There are substantial differences in the size of official development aid obtained by Syria before and after the crisis, where the results of the T-test showed that the arithmetic mean of the natural logarithm of the official development aid that Syria obtained after the crisis (22.2397), is greater than the arithmetic mean of the natural logarithm of the official development aid that Syria obtained before the crisis (18,4185).

Keywords: official development aid, Syrian crisis, Breakpoint Unit Root Test.

*Postgraduate student (Ph.D) -Department of Banking and financial sciences- Faculty of Economics- Tishreen university- Lattakia- Syria.

**Professor- Department of Banking and financial sciences- Faculty of Economics- Tishreen university- Lattakia- Syria.

***Lecturer- Department of Banking and Finance Sciences- Faculty of Economics- Tishreen university- Lattakia- Syria.

1- المقدمة:

يعيش العالم اليوم العديد من الأزمات التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الواقع، فالأزمات تحدث في كل زمانٍ ومكان فهي حدثت في الأزمنة القديمة وتحدث الآن في العصر الحديث. وعلى إعتبار أن العالم أصبح وحدة متقاربة بفعل العلاقات الاقتصادية الدولية فإن أي كيان لم يعد قادراً على أن يعيش بمنأى عمَّا يحدث خارج إطاره، فالأزمات تنتقل وتؤثر في الكيانات الأخرى جميعها وإن كانت بدرجات مختلفة من مكان إلى آخر(صارم،2019). وبالتالي فإن العالم الذي نعيشه اليوم أصبح عالماً مليئاً بالصراعات والمصالح المتعارضة، وتشير التوقعات إلى أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن الصراعات والأزمات. وعلى إعتبار أن الأزمات بمختلف أشكالها هي حالة ملازمة للإنسان في كل زمانٍ ومكان، فهي تحدث في البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة على حد سواء، مع اختلاف طبيعتها وعمق تأثيرها، إلاّ أن الأزمات التي يعيشها العالم اليوم تأخذ طابعاً أكثر تأثيراً بحكم العولمة وتيارها الجارف، بحيث أصبح المكان الواحد والزمان الواحد تتصارع فيه تأثيرات أكثر من أزمة واحدة. وبالتالي فإنه يمكننا القول بأن العالم اليوم أصبح يقوم على أساس صياغة جديدة للعلاقات الدولية وذلك من خلال تحقيق التوازن بين القوى والمصالح الاستراتيجية للقوى العظمى، بحيث أصبحت هذه القوى هي صانعة الأزمات، وعلى الدول الأخرى أن تتعامل مع هذا الواقع الأزموي كما يتوجب عليها التصرف بما يمكنهم من الحصول على ما يحقق مصالح شعوبهم أو أن يتقبلوا هذا الواقع ولو بحدوده الدنيا (الدليمي،2008).

وشهدت العديد من الدول العربية منذ نهاية عام 2010 أزمات عنيفة ما زالت آثارها مستمرة حتى اليوم، ومن بين هذه الدول سورية، حيث تعرضت سورية في مطلع عام 2011 لأزمة كبيرة وجملة متتالية من العقوبات الاقتصادية مما أثر وبشكلٍ سلبي على أدائها الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي. وعلى اعتبار أن التمويل يساهم في إقامة المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمية وغيرها من التكوينات الرأسمالية الأخرى والتي تؤدي دوراً هاماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، إلا أن معظم هذه الدول تعاني من نقص مستمر في ادخاراتها المحلية الأمر الذي أدى بدوره إلى ضعف وإنخفاض قدرتها على تأمين التمويل الكافي للقيام بالمشاريع الإستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وانخفاض قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في ظل علاقاتها الاقتصادية على المستوى الدولي من ناحية أخرى. وإن مثل هذه الظروف دفع بهذه الدول نحو الاستعانة بالمصادر الخارجية للتمويل سعياً منها نحو سد العجز الحاصل في فجوة مواردها المحلية، مستعينةً بالآليات التي يوفرها نظام التمويل الدولي (ابراهيم،2020). وعلى إعتبار أن المساعدات الإنمائية الرسمية أصبحت تشغل حيزاً مهماً في الفكر الإقتصادي، وذلك لأن الكثير من دول العالم أصبحت تتلقى المنح والمساعدات الخارجية ومنها دولاً عربية كالأردن ومصر ولبنان واليمن وسورية وفلسطين، بحيث باتت هذه المساعدات تمثل أحد المصادر الخارجية الهامة والضرورية لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدول النامية، وذلك من خلال الدور الهام الذي تلعبه في تحويل الأموال والموارد من الدول الغنية والمتقدمة والمؤسسات الدولية والإقليمية والخاصة إلى الدول النامية. كما حظيت المساعدات الإنمائية الرسمية بإهتمام كبير على المستويين الدولي والوطني وذلك من خلال عقد المؤتمرات الدولية السنوية لمتابعة سبل تفعيلها وقيام كل من الدول المانحة والمتلقية بإنشاء الأطر المؤسسية لمتابعتها وإدارتها، حيث تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يقضي بتخصيص ما نسبته 0.7% من إجمالي الناتج القومي للدول المانحة كمساعدات خارجية تقدم للدول النامية (مساعدة والزعبي،2020).

ونظراً للآثار السلبية الكبيرة التي خلفتها الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011 بالإضافة إلى العقوبات الإقتصادية المتتالية التي فرضت عليها والتي أدت إلى انخفاض قدرتها على استقطاب المزيد من القروض الرسمية الخارجية وهروب معظم رؤوس الأموال الأجنبية لخارج سورية. وعلى إعتبار أن سورية تتلقى هي أيضاً المساعدات الإنمائية الرسمية كغيرها من الدول النامية، ونظراً للإهتمام الكبير الذي حظيت به هذه المساعدات، وخاصةً مع بداية الألفية الجديدة 2000،

فقد جاء هذا البحث ليوضح واقع المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020، أي خلال فترة الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011.

2- مشكلة البحث:

تعتبر سورية إحدى الدول النامية التي تعاني من عجز في مصادرها المحلية اللازمة لتأمين التمويل الكافي للقيام بالمشاريع الإستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي دفع بهذه الدول، ومنها سورية، إلى الإعتماد على مصادر التمويل الخارجي لسد العجز الحاصل في فجوة مواردها المحلية، أي العجز الحاصل بين الاستثمارات المطلوب تنفيذها والمدخرات المحلية المتاحة. إلا أن سورية تعرضت في مطلع عام 2011 لأزمة كبيرة وجملة متتالية من العقوبات الاقتصادية والتي كان لها أثر كبير على الواقع الاقتصادي والإجتماعي فيها وعلى قدرتها على استقطاب المزيد من القروض اللازمة لدعم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى هروب معظم رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج سورية. وعلى إعتبار أن سورية تتلقى المنح والمساعدات الخارجية كغيرها من الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد جاء هذا البحث لبيان واقع المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020 أي خلال فترة الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011. وبالتالي تتمثل مشكلة هذا البحث بالإجابة على التساؤلات الآتية:

1- هل يوجد اختلال هيكلي في سلسلة المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020؟ وما هو سبب هذا الاختلال إن وجد؟

2- هل توجد فروق جوهرية في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية قبل وبعد الأزمة التي تعرضت لها في مطلع عام 2011 وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020؟

3- أهمية البحث:

تنبع الأهمية النظرية لهذا البحث بأنه سيسمح لنا بتسليط الضوء على مفهوم المساعدات الإنمائية الرسمية كأحد مصادر التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه العديد من الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية. كما تنبع الأهمية النظرية لهذا البحث بأنه سيسمح لنا بتوضيح واقع المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة 2000-2020 وخاصةً بعد الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لا بد من الإشارة إلى أنه لا يوجد، على حد علم الباحثون، أية دراسة سابقة تناولت واقع المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية في ظل الأزمة التي تعرضت لها في مطلع عام 2011 مما يشكل قيمة مضافة للدراسة الحالية.

أما الأهمية العملية لهذا البحث فتكمن في تحديد فيما إذا أدت المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية دوراً هاماً، كأحد مصادر التمويل الخارجي، وخاصةً بعد الأزمة التي تعرضت لها في مطلع عام 2011، بما يمكن من تقديم بعض التوصيات التي يمكن لصناع السياسة المالية والمسؤولين عنها الاسترشاد بها من أجل إتخاذ القرارات السليمة فيما يخص التمويل الخارجي، وخاصةً أن سورية هي مقبلة على مرحلة جديدة وهي مرحلة إعادة إعمار ما خلفته الحرب من آثار سلبية عمرانياً واقتصادياً واجتماعياً.

4- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1- دراسة وتحليل واقع المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام .2020

2- اختبار وجود اختلال هيكلي في سلسلة المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020، وتحديد سبب هذا الاختلال إن وجد.

3- اختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية للمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية قبل وبعد الأزمة التي تعرضت لها في مطلع عام 2011، وذلك بهدف تبيان واقع هذه المساعدات في ظل الأزمة السورية.

5- فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على اختبار الفرضيات التالية:

1- يوجد اختلال هيكلي في سلسلة المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام .2020

2- توجد فروق جوهرية في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية قبل وبعد الأزمة، التي تعرضت لها في مطلع عام 2011، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020.

6- منهجية البحث وموارده: تم تقسيم هذا البحث إلى قسمين:

- الجانب النظري: تم إنجاز هذا القسم بالإعتماد على المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدراسات والأبحاث والرسائل العلمية بما يخدم الإطار النظري والتأصيل العلمي للبحث.

- الجانب العملي: تم إنجاز هذا القسم من خلال الاعتماد على المنهج القياسي وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات السلسلة الزمنية الخاصة بالمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020 والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي. كما تم الإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10 وSPSS في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، حيث تم استخدام اختبار Breakpoint Unit Root Test وذلك لتحديد فيما إذا كان هنالك اختلال هيكلي في سلسلة المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة 2000–2020. كما تم استخدام اختبار T–test لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية للمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية قبل وبعد الأزمة التي تعرضت لها في مطلع عام .2011

7- الدراسات السابقة:

1.7. الدراسات العربية:

1- دراسة (مساعدة والزعبي، 2020) بعنوان:

"أثر هيكل المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن (1975–2014)"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر المساعدات الخارجية بمختلف أشكالها ومصادرها على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1975–2014). حيث إعتمد الباحثان على المنهج التحليلي والوصفي والقياسي في تحليل السلاسل الزمنية السنوية المتعلقة بمتغيرات البحث والمتمثلة بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الإنفتاح الاقتصادي، الإستثمار الأجنبي المباشر، عدد العاملين والمساعدات الخارجية (المنح، القروض الميسرة، منح التعاون الفني، المساعدات الثنائية) والتي تم الحصول عليها من البنك المركزي الأردني والبنك الدولي. واستخدم الباحثان اختبار ديكي– فولر الموسع (ADF) في اختبار استقراريه السلاسل الزمنية، واختبارJohansen للتكامل المشترك، وطريقة

المربعات الصغرى المصححة كلياً ((Fully Modified Ordinary least Squares (FM-OLS) لتحديد أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي. وتوصل الباحثان إلى أن أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن يتفاوت بحسب شكل المساعدات ومصدرها حيث كان يتباين بين السلبية والإيجابية، وهذا يعود إلى اختلاف خصائص كل منها ودوافع تقديمها، واختلاف طرق استثمارها محلياً.

2- دراسة (وشاح،2017) بعنوان:

"إثر المنح والمساعدات في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الفترة 1994-2013"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان إثر المنح والمساعدات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الفترة 1994-2013. حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وعلى المنهج القياسي في تحليل السلاسل الزمنية السنوية المتعلقة بمتغيرات البحث والمتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمنح والمساعدات الخارجية كمتغير مستقل والتي تم الحصول عليها من التقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. واستخدم الباحث اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) في اختبار استقراريه السلاسل الزمنية، واختبار سببية كرانجر للتحقق من اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، واختبار تحليل مكونات التباين من نموذج VAR. وتوصل الباحث إلى وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه تنطلق من المنح والمساعدات الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما توصل الباحث إلى وجود أثر للمنح والمساعدات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني حيث أن المنح والمساعدات الخارجية كمتغير مستقل فسرت حوالي 15.55% من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني كمتغير تابع في الفترة العاشرة.

2.7. الدراسات الأجنبية :

1- دراسة (Pradhan and Phuyal,2020) بعنوان:

" Impact of Foreign Aid on Economic Growth of Nepal: An Empirical Evidence"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في نيبال خلال الفترة 1975-2015، وذلك من خلال ادخال الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع مقابل المساعدات الخارجية والتحويلات المالية الخارجية والاستثمار والقوى العاملة كمتغيرات مستقلة. واعتمد الباحثان على السلاسل الزمنية السنوية الخاصة بمتغيرات البحث والتي تم الحصول عليها من وزارة المالية في نيبال والتقارير السنوية المنشورة لبنك Nepal Rastra. واستخدم الباحثان نموذج التعديل الجزئي (partial adjustment model) لدراسة العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي، كما استخدم الباحثان اختبار (Chow test) لتبيان فيما إذا كان هنالك إختلال هيكلي في الاقتصاد النيبالي أم لا. وتوصل الباحثان إلى أن المساعدات الخارجية لها علاقة إيجابية ضعيفة مع الناتج المحلي الإجمالي وتبين أن الجزء الأكبر من المساعدات الخارجية يستخدم في الرعاية الإنسانية والاجتماعية بدلاً من أنشطة الإنتاج في القطاعات الحقيقية، كما توصل الباحثان إلى أن العلاقة بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي الإجمالي لم تشهد اختلالاً هيكليًا في نيبال خلال الفترة المدروسة.

2- دراسة (Offiong, et al،2020) بعنوان:

" Foreign Aid, Corruption, Economic Growth Rate and Development Index in Nigeria: The ARDL Approach"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المساعدات الخارجية على معدل النمو الاقتصادي ومؤشر التنمية البشرية في نيجيريا خلال الفترة 1990-2019. حيث اعتمد الباحثون على السلاسل الزمنية السنوية الخاصة بمتغيرات البحث والتي تم الحصول عليها من المصرف المركزي النيجيري (CBN) والاحصاءات المالية الدولية (IFS). واستخدم الباحثون اختبار ديكي فولر الموسع **(ADF)** لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، ونموذج (ARDL) لدراسة العلاقة بين المساعدات المالية الخارجية ومعدل النمو

الاقتصادي ومؤشر التنمية البشرية في نيجيريا، وذلك بعد إدخال مؤشر الفساد في الدولة كمتغير ضابط. وتوصل الباحثون إلى أن المساعدات المالية الخارجية كان لها أثر سلبي وذو دلالة إحصائية على معدل النمو الاقتصادي في حين كان لها أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على مؤشر التنمية البشرية في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فقد كان لها أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على معدل النمو الاقتصادي في حين كان لها أثر سلبي ضئيل على مؤشر التنمية البشرية في نيجيريا خلال الفترة المدروسة.

3.7. أهم النقاط التي تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بعدة نقاط وهي:

1- معظم الدراسات السابقة قامت بتوضيح أثر المساعدات الإنمائية الرسمية في بعض المؤشرات الإقتصادية دون الأخذ بعين الإعتبار فيما إذا كان هنالك إختلال هيكلي في السلسلة الزمنية للمساعدات الإنمائية الرسمية أم لا، في حين أن الدراسة الحالية قامت بإختبار استقرارية السلسلة الزمنية للمساعدات الإنمائية الرسمية في ظل وجود إختلال هيكلي.

2- قامت الدراسة الحالية بتحليل واقع المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية في ظل الأزمة التي تعرضت لها في مطلع عام 2011، وذلك على اعتبار أن الفترة الزمنية للدراسة الحالية تمتد من عام 2000 ولغاية عام 2020 أي أنها تتضمن فترة الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011، في حين أن معظم الدراسات السابقة قد أجريت خلال فترات زمنية لم يتعرض فيها الاقتصاد المدروس لأية أزمة.

8- الإطار النظري للبحث:

1.8. تفسير الحاجة إلى التمويل الخارجي:

تختلف الآراء عن أسباب اللجوء إلى التمويل الخارجي مع إختلاف زوايا التحليل التي تتناول هذا الموضوع ولكن بشكلٍ عام تقسم تلك الأسباب إلى ما يلي (العيساوي،2012):

1- عدم كفاية الموارد التمويلية المحلية:

يشير الاقتصاديون إلى أنه على الرغم من التفاوت في توزيع الدخل بين المواطنين في الدول المتقدمة الصناعية، إلاّ أنها تدخر ما يزيد عن 20% من دخلها وهذا يعود إلى أن الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع في هذه الدول تتميز بميلها العالي للإدخار، وهذا أدى في نهاية الأمر إلى زيادة المدخرات المحلية لديها، والتي يتم توجيهها بإستمرار نحو أوجه الإستثمار المنتج. وبالتالي فإن هذه الدول لم تلجأ إلى القروض الخارجية بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة في ناتجها القومي، وإنما استطاعت الوصول إلى مرحلة الاعتماد على الموارد الذاتية من غير الاعتماد على التمويل الخارجي.

أما في حالة الدول النامية فإن فئاتها ذات الدخل المرتفع تتميز بانعدام تفكيرها في توجيه الجزء الأكبر من مدخولها نحو الإستثمار المنتج، بل تعمل على توجيهه نحو الإنفاق على الإستهلاك التفاخري، وبهذا فهي ليست ذات اتجاه إنتاجي كما هو حال الفئات نفسها في الدول الصناعية، ومن ثم فإن ميلها للإدخار منخفض، حيث تصل نسبة ما يُدَخرْ حوالي 10% من الدخل القومي، وهذا يؤدي بدوره إلى إنخفاض مستوى التراكم الرأسمالي، وبالتالي إنخفاض حصيلة الموارد المحلية المتاحة، مما يجبرها على اللجوء إلى التمويل الخارجي لتلبية متطلبات الإنفاق على الإستثمار، وفي المحصلة النهائية تظهر ما تسمى بالفجوة الادخارية (الفرق بين الإستثمار المطلوب والادخار المحقق).

ويستند منطق هذا التحليل إلى حقيقة مفادها أنه في حال عجز الناتج المحلي عن توفير دخل كافي لاستخدامه في تمويل الإستهلاك وتكوين مدخرات كافية للإستثمار، تظهر فجوة الموارد المحلية التي تنعكس على شكل عجز، وهذا العجز يحتاج إلى تمويل خارجي.

2- الاختلال في هيكل التجارة الخارجية:

تمثل التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية مصدراً مهماً في الحصول على العملات الصعبة إلى جانب حصولها على السلع التي لا يمكن إنتاجها في الداخل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التجارة الخارجية لها أهمية نسبية كبيرة فيما يتعلق بالدخل المتولد من الصادرات حيث تصل هذه النسبة إلى نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعتبر الدول النامية من المجموعات الدولية التي تعتمد على التجارة الخارجية القائمة على تصدير سلعة رئيسية أو عدد محدود من السلع، ولكن الطلب على هذه السلع في الأسواق الدولية قد تراجع لعدة أسباب منها:

1- القيود الحمائية التي تضعها الدول المتقدمة الصناعية، مما يعيق دخول هذه السلع إلى أسواقها.

2- أدت البدائل الصناعية إلى زيادة معدلات إحلالها محل المنتجات الطبيعية التي مصدرها العوامل الطبيعية والتي تتميز الدول النامية بغناها بهذه المنتجات.

3- الظروف المناخية والتقلبات الموسمية والسياسات المحلية المتعلقة بالزراعة.

وإن كل ذلك بالإضافة إلى ظروف الطلب والعرض الدوليين أدى إلى إنخفاض أسعار صادراتها مما أدى إلى إنخفاض عوائدها التصديرية، وبالمقابل بقيت أسعار مستورداتها من السلع في تصاعد مستمر مما ترتب عليه زيادة في تكاليف الاستيراد وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري واختلال في هيكل التجارة الخارجية، وبمعنى آخر ظهرت فجوة ما بين المستوردات والصادرات أطلق عليها بفجوة التجارة الخارجية. ولكي تغطى هذه الفجوة فقد لجأت الدول النامية إلى إحدى الوسائل التالية (العيساوي،2012):

- ❖ التقليل من المستوردات.
- ❖ اللجوء إلى القروض الخارجية.

وفيما يخص الوسيلة الأولى، فإن الدول النامية لا تستطيع الاعتماد عليها بصورة مطلقة أو بنسبة كبيرة، لأن هذه الدول لا تملك خيار الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى أن السياسات الاقتصادية التي تنتهجها تعتمد وبشكلٍ كبير على استيراد قطع الغيار ومدخلات عملية التصنيع لديها، كما إن التقدم التكنولوجي عزز من عدم قدرة الدول النامية على التقليل من المستوردات، مما اضطرها إلى اللجوء للوسيلة الثانية وذلك للحصول على الموارد المالية التي تحتاجها (كالقروض الخارجية والاستثمارات) وذلك دون الحاجة إلى تخفيض الموارد الأخرى المخصصة للإستهلاك.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نلاحظ أهمية ودور التمويل الخارجي في سد فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية، وفي هذا الصدد قدم العديد من الاقتصاديين نماذج تنموية لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية إلى التمويل الخارجي، ومنها نموذج هارود- دومار (Harrod Domar Model)[1] والذي استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات إستثمار رأس المال، أي على الفجوة ما بين الإستثمار المرغوب تحقيقه ومستوى الادخار المحلي، والتي أطلق عليها بفجوة الموارد المحلية (Domestic Resources Gap) حيث تجسد هذه الفجوة النقص في المدخرات المحلية للبلد المقترض، وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي (كالقروض مثلا) اللازم توفيره لتحقيق معدل النمو المطلوب، أي أن رأس المال الأجنبي

[1] هارود روي فوبر(1900 -1978): هو اقتصادي إنكليزي من مقالاته"An Essay on Dynamique Theory"، والذي إعتمد في إنجازها على أفكار النظرية العامة للعمل لكينز، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الاقتصادي تم ربط اسمه باسم الاقتصادي الأمريكي افسي دومار (1914)، ومن ثم سمي النموذج الذي توصلوا إليه بنموذج هارود- دومار أو بنموذج كينز للنمو.

سيستخدم إلى جانب الادخارات المحلية لتغطية مستوى الإستثمار المطلوب. ويعتبر هذا النموذج من أكثر التحليلات أهمية في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية (الحسني،2002).

2.8. مفهوم وتعريف المساعدات الإنمائية الرسمية:

يمكن النظر إلى المساعدات الإنمائية الرسمية على أنها أداة تمويل لسد الإحتياجات الأساسية في الدول الأكثر فقراً، كما يمكن النظر إليها على إعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف التنمية والتنمية المستدامة في الدول النامية(عبد العزيز،2018)، كما إن مصطلح المساعدات الخارجية لا يقتصر على المساعدات الإغاثية والإنسانية المقدمة في حالة الكوارث أو التدفقات النقدية غير المستردة، وإنما يشمل أيضاً المنح الرسمية والقروض الحكومية الميسرة والتي تستهدف نقل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدماً(سماره،2013). وعليه فقد عرفت المساعدات الخارجية على أنها: تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية، وخاصةً غير النفطية منها، والتي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظراً للمشاكل العديدة التي تواجهها. ويقصد بالمساعدات الخارجية هنا المساعدات الإنمائية الرسمية ((Official Development Aid (ODA) (الحسني،2002).

كما عرفت المساعدات الخارجية على أنها: المنح والهبات المكونة من التحويلات النقدية والعينية التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة أو الدول المنتجة والمصدرة للنفط أو الجهات متعددة الأطراف، إلى الدول النامية سواءً لإعتبارات إقتصادية أو سياسية أو إنسانية، وهي تحويلات لا ترد ولا تتضمن المساعدات العسكرية، وهذه تمثل المنح والهبات المباشرة. أما غير المباشرة فتأخذ صوراً غير تقليدية مثل التعريفات الجمركية التفضيلية أو الإعفاءات التي تقدمها الدول الصناعية لبعض صادرات الدول النامية (حسين،2002).

كما عرف التقرير الإقتصادي العربي الموحد المساعدات الإنمائية الرسمية على أنها: المنح والقروض المقدمة بشروط مالية ميسرة، من قبل مصادر رسمية بهدف تشجيع التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وتشمل قيمة المعونات والمساعدات الفنية. وتعد التدفقات المالية ميسرة عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها أكثر ملاءمة للمقترض، من تلك التي يمكن الحصول عليها من خلال معاملات السوق العادية، وتعرف التدفقات الميسرة بأنها تلك التي تحتوي على عنصر المنحة الذي يبلغ 25% على الأقل. كما أوضح التقرير الإقتصادي العربي الموحد عنصر المنحة على أنه: الفرق بين القيمة الإسمية الأصلية للقروض والقيمة الحالية المخصومة لخدمة الدين كنسبة مئوية من القيمة الإسمية الأصلية، ويقاس باحتساب الفرق بين القيمة الإسمية لمبلغ القرض وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض، الأقساط والفوائد، التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى إنتهاء أجل السداد، مخصومة على أساس سعر خصم معين، منسوباً إلى القيمة الإسمية للقرض. علماً بأن سعر الخصم المستخدم تقليدياً في حساب القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض هو 10% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2018).

أما لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) فقد عرفت المساعدات الإنمائية الرسمية الخارجية على أنها: التدفقات المالية والمساعدة التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية أو لصالحها والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الإقتصادية والرفاهية الإجتماعية كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض ميسرة، وفي حالة القرض فإنه يجب أن يكون ما لا يقل عن 25% من قيمة القرض عبارة عن منحة، وتشمل تلك المساعدات أيضاً برامج التنمية السياسية والإنسانية والإعفاء من الديون، هذا مع إستثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل المعونة العسكرية أو الأمنية والإستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها.

ويوضح الشكل رقم(1) تطور حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020.

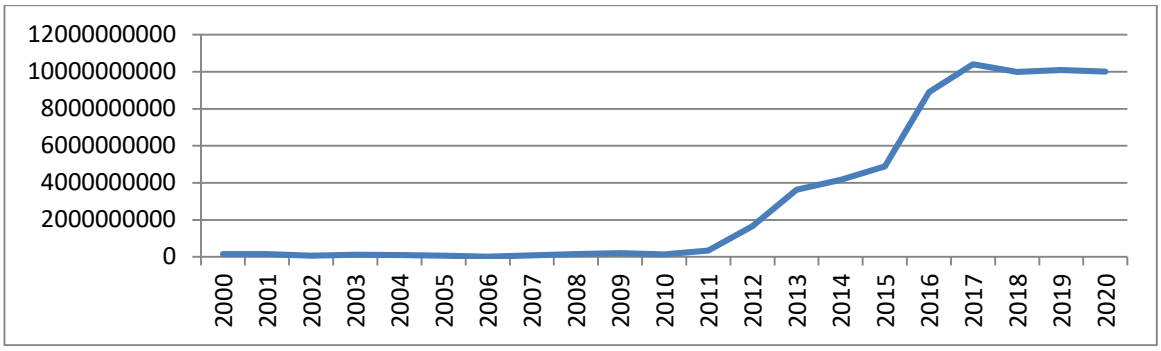

الشكل رقم (1): تطور حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة 2000-2020.

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على بيانات World Bank وبرنامج Excel.

من خلال الشكل (1) يمكن أن نلاحظ بأن المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية قد إزدادت وبشكلٍ ملحوظ خلال السنوات التي تلت الأزمة حيث أصبحت بآلاف ملايين الدولارات الأمريكية مقارنةً بما كانت عليه قبل الأزمة والتي كانت بمئات ملايين الدولارات الأمريكية، حيث ازداد صافي المساعدات المالية الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية من (160) مليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى (204) مليون دولار أمريكي في عام 2009، واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (1660) مليون دولار أمريكي في عام 2012، ولكن الملفت للنظر هو أن حجم هذه المساعدات تضاعف وبشكلٍ كبير ليصل إلى (4167) مليون دولار أمريكي في عام 2014، وإلى (8900) مليون دولار أمريكي في عام 2016، ليصل إلى(10005) مليون دولار أمريكي في عام 2020.

9- النتائج والمناقشة:

1.9. اختبار Breakpoint Unit Root Test:

يوضح الجدول (1) والشكل (2) نتائج اختبار Breakpoint Unit Root Test لسلسلة المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة 2000-2020، حيث يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول (1) بأن قيمة (Prob.) هي أصغر من 5%، وذلك عند المستوى (Level) مع ثابت واتجاه، وبالتالي فإننا سنرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود جذر الوحدة مع اختلال هيكلي في سلسلة المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة 2000-2020، وقد حدد هذا الإختبار الإختلال الهيكلي في العام 2011، وذلك كما في الشكل (2). وبرأي الباحثين فإن هذا الإختلال هو بسبب الحرب التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011. وبناءً عليه فإننا سنقبل الفرضية الأولى والتي تنص على أنه يوجد اختلال هيكلي في سلسلة المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020.

الجدول (1): نتائج اختبار Breakpoint Unit Root Test لسلسلة المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة (2000-2020) عند المستوى (level) مع ثابت واتجاه

Null Hypothesis: AID has a unit root
Trend Specification: Trend and intercept
Break Specification: Intercept only
Break Type: Innovational outlier

Break Date: 2011
Break Selection: Minimize Dickey-Fuller t-statistic
Lag Length: 4 (Automatic - based on Schwarz information criterion, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.396345	< 0.01
Test critical values:	1% level	-5.347598	
	5% level	-4.859812	
	10% level	-4.607324	

*Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

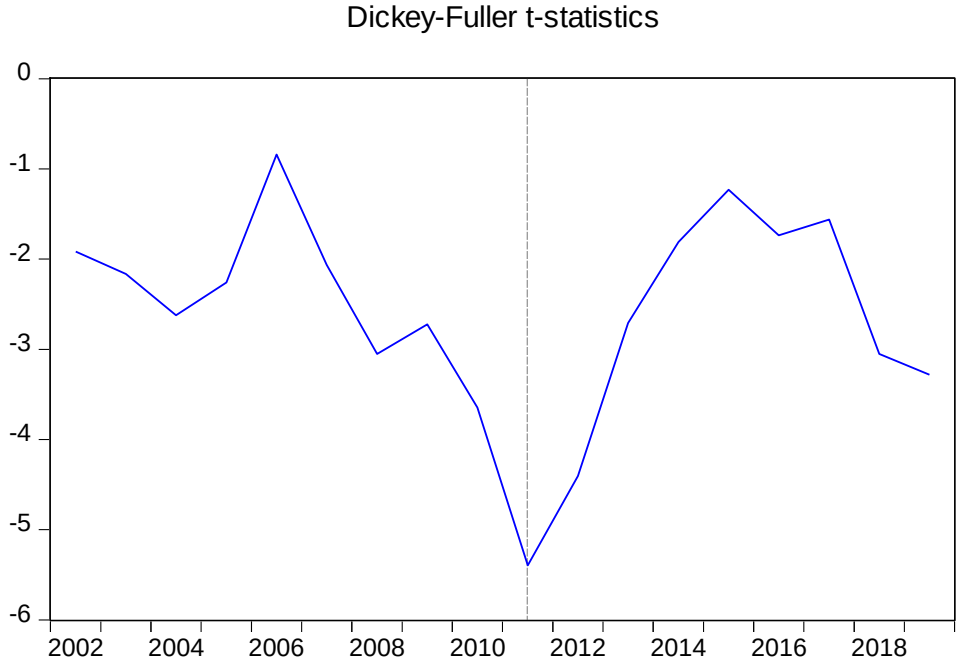

الشكل رقم(2):الاختلال الهيكلي في سلسلة المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة (2000-2020) باستخدام اختبار Breakpoint Unit Root Test

2.9. اختبار T-test:

بعد أن قمنا بتحديد الإختلال الهيكلي في سلسلة المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة 2000-2020، والذي حددها إختبار Breakpoint Unit Root Test في العام 2011، سنقوم بإختبار فيما إذا كان هنالك فروق جوهرية في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية قبل وبعد الإختلال الهيكلي (الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011) وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون بتطبيق اختبار T-test، حيث يظهر الجدولان (2) و(3) نتائج اختبار T-test لسلسلة المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة 2000-2020 وذلك بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي لها، حيث يوضح الجدول (2) إحصاءات عن العينتين قبل وبعد الإختلال الهيكلي (الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011)، في حين يوضح الجدول (3) اختبار العينات المستقلة وهو يحتوي بدوره على اختبارين هما(ابراهيم،2020):

- ✓ Levene's Test for Equality of Variances : وهو الاختبار الذي يحدد فيما إذا كان تباين العينتين متساوي أو لا، ففي حال كانت قيمة (.Sig) لهذا الاختبار أكبر من 5% فإننا سنقبل الفرض العدم الذي ينص على أن تباين العينتين متساوي (Equal variances assumed) وبالتالي سنستخدم البيانات الواردة في السطر الأول من الجدول، أما في حال كانت قيمة (.Sig) لهذا الاختبار أصغر من 5% فإننا سنرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن تباين العينتين غير متساوي (Equal variances not assumed) وبالتالي سنستخدم البيانات الواردة في السطر الثاني من الجدول.
- ✓ t-test for Equality of Means : وهو الاختبار الذي يحدد فيما إذا كان هنالك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي العينتين، ففي حال كانت قيمة (.Sig) لهذا الاختبار أكبر من 5% فإننا سنقبل الفرض العدم الذي ينص على عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي العينتين، أما في حال كانت قيمة (.Sig) لهذا الاختبار أصغر من 5% فإننا سنرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي العينتين.

الجدول (2): إحصاءات عن العينتين قبل وبعد الإختلال الهيكلي (الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011) وذلك خلال الفترة (2000-2020)

المؤشرات الاقتصادية		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
AID	قبل الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011	11	18.4185	0.647175	0.195130
	بعد الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011	10	22.2397	1.099917	0.34782

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الجدول (3): اختبار العينات المستقلة

المؤشرات الاقتصادية		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
AID	Equal variances assumed	1.555	0.228	9.818-	19	0.000	3.82122-	0.38922	4.63586-	3.00659-
	Equal variances not assumed			9.581-	14.283	0.000	3.82122-	0.39882	4.67502-	2.96743-

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول (3) يمكن أن نلاحظ بأن قيمة (.Sig) لاختبار Levene's Test تساوي (0.228) وهي أكبر من 5% وبالتالي فإننا سنقبل الفرض العدم الذي ينص على أن تباين العينتين متساوي (Equal variances assumed)، وبالتالي فإننا سنستخدم البيانات الواردة في السطر الأول من الجدول في تحديد فيما إذا كان هنالك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي العينتين أم لا، وبالنظر إلى قيمة (.Sig) لاختبار t-test والواردة في السطر الأول، فإنه يمكننا أن نلاحظ بأنها تساوي (0.000) وهي أصغر من 5%، وبالتالي فإننا سنرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي العينتين. وبالعودة إلى الجدول (2) يمكن أن نلاحظ بأن المتوسط الحسابي للوغاريتم الطبيعي للمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية بعد الأزمة التي تعرضت لها في مطلع عام 2011 والبالغ (22.2397) هو أكبر من المتوسط الحسابي للوغاريتم الطبيعي للمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية قبل الأزمة التي تعرضت لها في مطلع عام 2011 والبالغ (18.4185)، وبحسب رأي الباحثين فإنه يمكن القول بأن المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020 قد أدت دوراً هاماً كأحد مصادر التمويل الخارجي، وخاصةً بعد الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011. وبناءً عليه فإننا سنقبل الفرضية الثانية والتي تنص على أنه توجد فروق جوهرية في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية قبل وبعد الأزمة، التي تعرضت لها في مطلع عام 2011، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020.

10- الاستنتاجات والتوصيات :

❖ **الاستنتاجات:**

1- يوجد اختلال هيكلي في سلسلة المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020، وقد حدد هذا الإختلال في العام 2011، وبحسب رأي الباحثين فإن هذا الإختلال هو بسبب الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام .2011

2- توجد فروق جوهرية في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية قبل وبعد الأزمة، التي تعرضت لها في مطلع عام 2011، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام .2020

3- تبين من خلال دراسة وتحليل واقع المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020، بأن هذه المساعدات قد أدت دوراً هاماً كأحد مصادر التمويل الخارجي، وخاصةً بعد الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011، في الوقت الذي كانت فيه سورية عاجزة عن إستقطاب قروض خارجية جديدة لمواجهة تداعيات الأزمة إقتصادياً وإجتماعياً وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية المتتالية التي فرضت عليها منذ بدأ الحرب على سورية في عام 2011، بالإضافة إلى هروب معظم رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج سورية بسبب الحرب الدائرة في ذلك الوقت وما نتج عنها من تدمير للبنى التحتية والاقتصادية.

❖ **التوصيات:**

يوصي الباحثون وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث، والتي أشارت إلى ازدياد حجم المساعدات التي حصلت عليها سورية بشكلٍ كبير خلال السنوات التالية للأزمة، وعلى ضوء الظروف الإقتصادية الصعبة التي تواجهها سورية خلال فترة الأزمة والمتمثلة بانخفاض صادراتها وانخفاض قدرتها على استقطاب قروض جديدة بسبب العقوبات الإقتصادية المتتالية التي فرضت عليها، بالإضافة إلى هروب معظم رؤوس الأموال الأجنبية بسبب الحرب الدائرة خلال تلك الفترة والذي انعكس سلبياً على واقع الإستثمارات في سورية بشكلٍ عام، على ضرورة القيام بما يلي:

1- استغلال هذه المساعدات بالشكل الأمثل، وذلك على اعتبارها المصدر التمويلي الخارجي الأهم من بين مصادر التمويل المتاحة لسورية خلال فترة الأزمة.

2- توجيه جزء من هذه المساعدات نحو دعم قطاع البنى التحتية التي دمرتها الحرب وذلك لتهيئة الأرضية المناسبة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو سورية في المستقبل وخاصةً أن سورية هي مقدمة على مرحلة جديدة وهي مرحلة إعادة الإعمار.

3- توجيه جزء من هذه المساعدات نحو الإستثمارات الإنتاجية التي تخدم عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مما يؤدي بالنتيجة إلى انعاش الاقتصاد السوري وتحريك عجلة الإنتاج فيه وبالتالي منح الاقتصاد السوري طاقة تمويلية كبيرة من شأنها تقليل الإعتماد على مصادر التمويل الخارجي في المستقبل.

4- يوصي الباحثون على ضرورة وضع نظام لتحليل ودراسة وتقويم المساعدات الإنمائية وذلك من خلال تشكيل مؤسسة مالية وطنية قادرة على متابعة تطور هذه المساعدات وآثارها ونتائجها والأهداف المتحققة من خلال توظيف هذه المساعدات بالإضافة إلى إجراء تقويم دوري حول فاعلية هذه المساعدات لتحديد العقبات التي تحول دون الإستخدام والاستغلال الأمثل لهذه المساعدات.

11- المراجع :

❖ **المراجع العربية:**

1- ابراهيم، فادي (2020). **التمويل المقدم من منظمات التمويل العربية والاسلامية إلى سورية وآثاره الاقتصادية**. رسالة أُعدّت لنيل درجة الماجستير في اختصاص التمويل الدولي. قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.

2- حسين، مصطفى (2002). **دور التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية في سورية**. بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد. قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة حلب: سورية.

3- الحسني، عرفان (2002). **التمويل الدولي**. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

4- الدليمي، حامد (2008). **إدارة الأزمات في بيئة العولمة حالة دراسية لإعادة إعمار مدينة الفلوجة في جمهورية العراق**. قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في إدارة المشاريع في الأزمات. قسم إدارة المشاريع، كلية الاقتصاد، جامعة سانت كليمنتس العالمية: تركيا.

5- سماره، نادر (2013). **المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني**. رسالة أُعدّت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد. قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر: فلسطين.

6- صارم، عبير (2019). **الأزمات العربية منذ العام 2010 وأثرها على العلاقات الاقتصادية البينية**. بحث أعد لنيل درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية. قسم الاقتصاد الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق: سورية.

7- عبد العزيز، محمد (2018). **محددات وآثار المساعدات الاقتصادية الخارجية على التنمية الاقتصادية**. الاردن: دار الإبتكار للنشر والتوزيع.

8- العيساوي، عبد الكريم (2012). **التمويل الدولي (مدخل حديث)**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

9- مساعدة، مصطفى; الزعبي، بشير (2020). *أثر هيكل المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن "1975-2014"*. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية. 1، 1-17.

10- وشاح، باسم (2017). *إثر المنح والمساعدات في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الفترة 1994-2013*. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. **2**، 529-563.

❖ **التقارير:**

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2018). أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

1- الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD): (https://www.oecd.org/)

2- الموقع الرسمي لقاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي: (https://databank.worldbank.org/)

❖ **المراجع الأجنبية:**

1- Pradhan, Christina; Phuyal, Ram (2020). *Impact of Foreign Aid on Economic Growth of Nepal: An Empirical Evidence*. International Journal of Finance and Banking Research.**3**,44-50.

2- Offiong, Amenawo; Etim, Glory ;Enuoh, Rebecca (2020).*Foreign Aid , Corruption , Economic Growth Rate and Development Index in Nigeria : The ARDL Approach*. Research in World Economy.**5**,348-360.